مجلس النواب

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الرباط في 2025/04/08

الرقم : 20992

الى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حالة الاحتقان الناجمة عن قرار منع صيد السيبيا بجهة الداخلة وادي الذهب

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

أثار القرار الصادر عن كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري بتاريخ 28 مارس 2025، والذي يقضي بمنع صيد "السيبيا" خلال شهري أبريل وماي 2025، العديد من ردود الأفعال من قبل ممتهني القطاع والمستثمرين فيه والفعاليات المدنية بجهة الداخلة وادي الذهب، والذين عبروا صراحة وعلانية عن تضامنهم الكامل مع الصيادين التقليديين الذين سيعانون االأمرين من تبعات هذا القرار الذي يؤكدون أنه اتخذ دون استشارة الفاعلين في القطاع أو تقديم مبررات علمية واضحة حول أسبابه، وهو ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال التمييز غير المبرر مقارنة مع نظرائهم من ممتهني الصيد الساحلي وأعالي البحار، خاصة أنهم في حالة المخالفة يتعرضون لعقوبات أشد قسوة من تلك المطبقة على القطاعات الأخرى، حيث ينصّ القرار على سحب رخصة القارب المخالف نهائيا، بينما يقتصر الأمر في القطاعات الأخرى على خصم الحصة المخصّصة للصّيد.

إن مثل هذا القرار، الذي يعد "مجحفا"، قد يؤدي إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على هذا النشاط الاقتصادي الذي يمثل قطاعا مشغلا للآلاف من اليد العاملة بصفة مباشرة وغير مباشرة من خلال الأنشطة المرتبطة به، ويعتبر أيضا محركا محوريا للاقتصاد بالجهة وعلى المستوى الوطني، كما أنه قطاع اجتماعي بامتياز نظرا لأن العديد من الفئات الاجتماعية الهشة تعتمد على أنشطة هذا القطاع في معيشتها وفي مداخيلها اليويمة، وهو ما يستوجب أخذ كل هذه المعطيات بعين الاعتبار عند اتخاذ مثل هذه القرارات التي قد تؤدي إلى الاضرار بالمهنين وبالانشطة الثانوية المرتبطة بالقطاع.

دون أن نغفل أن المهنيين المعنيين لطالما دعوا إلى إيجاد حلول توافقية توازن بين الحفاظ على المخزون البحري وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع، وهو ما يستدعي فتح الباب أمام المشاورات الموسعة مع المهنيين والمنتخبين والفعاليات المهتمة بهذا النشاط الحيوي والمركزي بجهة الداخلة وادي الذهب، وأيضا إيجاد حلول بديلة تواكب مثل هذه القرارات تتوخى دعم الصيادين المتضررين من خلال توفير تعويضات أو بدائل اقتصادية خلال فترة الارحة البيولوجية.

وعليه، نسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي تعتزمون اتخاذها لمعالجة الاحتقان المترتب عن قرار القطاع الحكومي الوصي بخصوص منع صيد السيبيا وتأثيراته بالغة الخطورة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بجهة الداخلة وادي الذهب؟ وهل لديكم رزمانة زمنية قريبة الأجل لفتح بابا الحوار مع المهنيين المعنيين والمنتخبين بالجهة لمعالجة الآثار السلبية لهذا القرار؟ وهل تتوفرون على حلول بديلة لمواكبة المعنيين خلال فترة الراحة البيولوجة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الفتاح اهل المكي